الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/CONF.164/L.41
17 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال
نيويورك ١٤ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

# النهج التحوطي لادارة مصايد الأسماك

## ورقة عمل مقدمة من وفد أوكرانيا الى الفريق العامل المعني بالنهج التحوطي في ادارة مصايد الأسماك

١ - ينبغي، في رأي وفد أوكرانيا، أن يكون جوهر النهج التحوطي لادارة مصايد الأسماك هو فرض قيود على المصايد في ظروف معينة تحد من حصيلة الصيد الى مستوى يعرف بأنه أدنى من الرقم الذي سبق تحديده للحصيلة التي يمكن صيدها من الأنواع محل الاهتمام أو الأنواع المماثلة لها وذلك استنادا الى تدابير تنظيمية موحدة مقبولة بوجه عام. أما أشد حالات النهج التحوطي تطرفا فهي فرض حظر مؤقت على الصيد.

٢ - وتقتصر هذه الورقة على مناقشة مجال تطبيق النهج التحوطي استنادا الى بيولوجيا وإيكولوجيا أرصدة الأنواع التي يجري صيدها وحالتها. أما الأسباب الادارية أو الاقتصادية أو السياسية التي قد تستدعي تطبيقه فلم يجر تناولها.

٣ - وينبغي تطبيق النهج التحوطي لادارة مصايد الأسماك في الحالات التالية:

(أ) عندما تقتضي ضرورة ما البدء في استغلال أنواع جديدة مع عدم وجود بيانات علمية تكفي للسماح باستغلالها استنادا الى التدابير العادية التي تنظم مصايد الأسماك؛

(ب) للبدء من جديد في استغلال الأنواع التي فرض على صيدها حظر مؤقت؛

(ج) عند تكثيف صيد الأنواع التي لا يجري صيدها بمعدل كاف من الكثافة والتي تتوافر بشأنها في المعتاد، بيانات علمية عن رد فعلها إزاء أثر الصيد؛


210394 210394 94-13654

(د) إذا طرأت تغيرات على الأرصدة المستغلة غير المشمولة بالحماية بموجب النماذج المستخدمة نتيجة للأثر المترتب على الدورات الطبيعية الطويلة الأجل والصيد مجتمعين؛

(هـ) عندما تستدعي ضرورة ما تجديد الأرصدة التي تنفذ إعدادها نتيجة الإفراط في الصيد القائم على استخدام نماذج غير مناسبة للحالة، أو استخدام نماذج خاطئة أو بسبب عدم وجود أي قواعد منظمة.

٤ - وينبغي، في رأينا، أن يكون تطبيق النهج التحوطي فيما يتعلق بإدارة صيد أنواع معينة، ذا طبيعة مؤقتة كما ينبغي أن يقترن ببحوث مكثفة في مجال مصايد الأسماك يمكن الحصول منها على معلومات موثوقة تسمح بالانتقال الى مستوى من الاستغلال أكثر كثافة.

٥ - فإن كانت البيانات المتعلقة بحجم الرصيد وبالحصيلة السمكية الممكن جنيها غير دقيقة أو غير متوفرة، تنظم عملية صيد تجريبية يحدد لها مستوى من الحصيلة أدنى بكثير من المستوى الذي سبق تحديده للحصيلة الممكن صيدها من الأنواع محل الاهتمام أو الأنواع المماثلة وذلك بناء على التدابير التنظيمية الموحدة المقبولة بوجه عام فيما يتعلق بتلك الأنواع أو بالأنواع المماثلة في مناطق أخرى.

٦ - وبمجرد الحصول على المعلومات الاحيائية اللازمة لتأكيد إمكانية استغلال الموارد الحية التي طبق عليها النهج التحوطي استغلالا أوسع نطاقا، ينبغي صيد تلك الموارد استنادا الى نظام مصائد الأسماك القائم على تحجيم الصيد.

٧ - ويستخدم نظام مصائد الأسماك القائم على تحجيم الصيد معايير تحدد حجم الحصيلة السمكية الموصى بها عند مستوى يحمي الأرصدة من أي احتمال للإفراط في صيدها. ويتمثل أحد تلك المعايير التي تتيح بشكل مصطنع إمكانية خفض التقديرات المتحصل عليها بناء على مفهوم "الغلة المستدامة القصوى" ومن ثم الوصول الى نظام الصيد المخفض هو معيار الغلة الحدية (غولاند، بويريما، ١٩٧٣). أما في الوقت الراهن، فمع مراعاة إمكانية جمع المعلومات وإمكانية الحصول عليها والوثوق بها، ينبغي، في رأينا، أن تستند أساليب حفظ الموارد واستخدامها على نحو رشيد الى مفهوم الغلة المستدامة القصوى منقحا بمعيار الغلة الحدية.

٨ - وثمة مثال على استعمال معيار الغلة الحدية في إقرار نظام لمصائد الأسماك يقوم على تحجيم الصيد في انتاركتيكا ألا وهو الأخذ بهذا المعيار لحساب الحصيلة الممكن صيدها من رصيد سمك انتاركتيكا الفضي (Pleurogramma antarcticum). وقد أثبتت الدراسات الشاملة التي أجراها يوغ نيرو في خليج بريدز في الفترة بين عامي ١٩٧٨ الى ١٩٨٩ بشأن بيلوجيا السمكة الفضية ما تنطوي عليه مصائد ذلك النوع من طاقات كبيرة. وقد حسبت الغلة الفعلية القصوى من كل تفريخ بالنسبة لعمر معين في أول كمية صيدت بناء على نموذج بيغرتون - هولت التحليلي: وأخذا بالنهج التحوطي حيال استغلال أنواع جديدة في منطقة

لم تدرس بصورة وافية، ونظرا لأهمية دور السمك الفضي في السلسلة الغذائية، استعمل تقدير لمعدل الفاقد أثناء الصيد في المستقبل تم التوصل اليه بالاستعانة بمعيار الغلة الحدية، وذلك لإقرار نظام مصائد الأسماك، وحدد معامل الاستغلال الأمثل وفقا لمعادلة بارانوفس.

٩ - وبالنظر الى شدة تدني مركز السمك الفضي في السلسلة الغذائية وبالتالي ارتفاع معدل موته الطبيعي ارتفاعا بالغا، مما لا يعد من سمات معظم أسماك انتاركتيكا، يعتبر ذلك السمك من الأنواع التي حددت لها معادلة كوتي وجاسم (كوتي، جاسم ١٩٦٨) فيما يتعلق بطول فترة بداية استقلالها الأمثل وعمرها عند تلك البداية أرقاما منخفضة بحيث يغدو رصيد السمك الفضي بأكمله من الناحية العملية، صالحا للصيد. وبناء على ذلك اعتبر رقم ما يوازي عدد الأسماك التي يزيد عمرها عن العمر الذي تصبح فيه ٥٠ في المائة من الأسماك قادرة على التفريخ، اعتبر ذلك الرقم بمثابة رصيد صالح للصيد. ومن ثم، فإن الرصيد الصالح للصيد وحجم الصيد المسموح به المحسوبين على أساس معامل الاستغلال الأمثل كانا أدنى حتى من حجم الصيد المحدد وفقا لمعيار الغلة الحدية وحده، وهو ما يتماشى تماما مع نهوج الحفظ المبينة في الفقرة ٢ من المادة ٣ من بروتوكول مدريد لعام ١٩٩١ بشأن حماية البيئة، الذي وقعته الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا.

١٠ - والواقع أنه لم يجد صيد أي أسماك فضية ولكن هذا النهج المتبع حيال تخطيط استغلال الموارد من السمك الفضي بناء على دورة تمهيدية من الاستقصاءات يعد، في رأينا، مثالا لنهج تحوطي في حساب الحصيلة الممكن صيدها من الأنواع السمكية في انتاركتيكا.

١١ - وأخذا في الاعتبار، تعاظم كثافة نشاط مصايد الأسماك الدولية وامتداده الى أنواع جديدة ولم يسبق صيدها، سيتحتم مستقبلا تحسين المعلومات الأولية المحددة لنظام الاستغلال الأمثل للأنواع المستهدفة. وستشمل الدراسات ذات الصلة اجراء بحث متعمق بشأن حجم ما تتعرض له الأرصدة السمكية من تغيرات طويلة الأجل ومدى دورية تلك التغيرات الناشئة عن عوامل أخرى غير الصيد (كالظواهر البيئية الشاذة مثلا)، واستقصاء بيولوجيا الأنواع المقترنة بتلك الأرصدة والمصاحبة لها. بما يستتبع الانتقال الى دراسة المجموعات الاحيائية البحرية على مستوى النظام الايكولوجي. ولا بد أن تنبني مثل تلك الاستقصاءات على دراسة تفاعلات الأرصدة السمكية والكائنات المائية الأخرى مع البيئة ووضع نماذج كمية لتلك التفاعلات.

١٢ - وفي الوقت الراهن، تدرك معظم مراكز البحوث البحرية المنخرطة في تنظيم مصائد الأسماك أن وضع نماذج للنظم الايكولوجية البحرية تراعى فيها بوجه خاص الأسماك والأنواع السمكية الأخرى سيغدو في المستقبل القريب وسيلة جديدة ذات شأن في تنظيم مصائد الأسماك. فعملية النمذجة من هذا القبيل لن تتيح تقدير حجم الموارد المتعين تنظيمها وحجم التوزيع فحسب، بل ستتيح أيضا دراسة ما يحدث في الزمان والمكان من تغييرات في رد فعل النظم الايكولوجية إزاء مستوى الصيد المستصوب و/أو الموصى به.

١٣ - وسيتيح الانتقال الى وضع نماذج للنظم الايكولوجية إمكانية الحصول على أرقام أسلم لحصيلة السمك الممكن صيدها يراعى فيها التفاعل فيما بين طائفة من العوامل تؤثر على مكونات النظام الايكولوجي من مصايد الأسماك وغيرها، كما سيتيح استغلال الموارد الحية في البحار والمحيطات وفقا لقدرتها الطبيعية على التجدد.

١٤ - بيد أن اللجوء الى وضع نماذج للنظم الايكولوجية ستجد منه بقدر كبير التكلفة العالية التي تنطوي عليها عملية وضع تلك النماذج، بما في ذلك تنظيم وحفظ نظام جمع عناصر المدخلات ونظام تجهيزها. وغني عن البيان أنه في الحالات التي تستغل فيها الموارد البحرية من قبل عدد من البلدان، سيلزم أن تتعاون تلك البلدان لاتباع نهج النظم الايكولوجية في استغلال الموارد البحرية الحية.

- - - - -